مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٦٥

الثلاثاء، ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ندونغ مبا	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيد ميلوس
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد ميشو
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي؛ وسعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛

وسعادة السيد يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد كافاندو.

السيد كافاندو (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن بشأن الحالة في بوروندي، مرة أخرى. وقبل القيام بذلك، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

ستركز إحاطتي على التطورات الرئيسية في بوروندي وفي المنطقة منذ إحاطتي الأخيرة (انظر S/PV.8408)، ولا سيما الأنشطة التي اضطلعت بها نيابة عن الأمين العام، علاوة على آفاق حل الأزمة السياسية، قبل ١٦ شهرا فقط من إجراء الانتخابات العامة، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية.

ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تميزت الحالة في بوروندي بالتطورات الرئيسية التالية.

على الصعيد السياسي، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أكد الرئيس بيير نكورونزيزا مرة أخرى قراره بعدم السعي إلى ولاية أخرى في عام ٢٠٢٠. وحزب المعارضة الجديد، المؤتمر الوطني من أجل الحرية، الذي طالب السيد أغاثون رواسا بالاعتراف به رسميا في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، حصل على موافقة الحكومة أخيرا في ١٤ شباط/فبراير. وهذا القرار خطوة في الاتجاه الصحيح، ويمكن أن يساعد على فتح المجال السياسي. وأشجع الحكومة على الاستمرار في هذا الاتجاه، وأحثها على أن تكون أكثر شمولا، لا سيما في سياق المناقشات الجارية بشأن اعتماد قانون انتخابي جديد لانتخابات عام ٢٠٢٠. ولا يزال تجمع المعارضة، المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون، يعاني من الانشقاقات المختلفة. وكررت أحزاب المعارضة دعوتها للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتولي عملية الحوار بين الأطراف البوروندية.

وترى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن حالة حقوق الإنسان لا تزال تبعث على القلق، في ضوء التقارير التي تتلقاها من بوروندي. وقد تحسنت الحالة الإنسانية منذ عام ٢٠١٧، إلا في بعض أنحاء البلد، لا سيما في المنطقتين الشرقية والشمالية الشرقية الحدوديتين. غير أن حوالي ١,٥ مليون شخص لا يزالون مهددين جراء انعدام الأمن الغذائي بسبب الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان هناك ١٤٠ ٠٠٠ نازح وأكثر من ٣٤٧ ٠٠٠ لاجئ بوروندي ما زالوا يعيشون في البلدان المجاورة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا

العدد انخفض من ٣٨٠ ٠٠٠ لاجئ مبلغ عنهم في تشرين الثاني/نوفمبر.

ووقعت حكومة بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري في ٢٥ كانون الثاني/يناير اتفاق تعاون بقيمة ٧٨٤,٤ مليون دولار، كجزء من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٩- ٢٠٢٣، يتاح ٤٦ في المائة منه على الفور، مما يعزز دعم الأمم المتحدة المتواصل لبرامج الحكومة ذات الأولوية، والمبينة في خطتها للتنمية الوطنية. وقد أطلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين نداء بمبلغ ٢٩٦ مليون دولار في ٩ شباط/فبراير لمساعدة اللاجئين في المخيمات في تنزانيا ورواندا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقمت بزيارة بوروندي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير بهدف التباحث مع الرئيس نكورونزيزا والمسؤولين البوروندیين بشأن الاستنتاجات التي خلص إليها اجتماع مجلس الأمن المعقود في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ والتأكيد مجددا، عشية انعقاد مؤتمر القمة لرؤساء الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا، على دعم الأمم المتحدة لعملية الحوار بين الأطراف البوروندية. وللأسف، لم تتم هذه المناقشات. ومع ذلك، عندما كنت في بوجومبورا، اغتنمت الفرصة للتفاعل مع أعضاء المجتمع الدولي والسلك الدبلوماسي. ورحب المحاورون بالتطورات الأمنية المشجعة في البلد، على الرغم من تكرار الحوادث الحدودية العنيفة التي أبلغت عنها وسائط الإعلام وبعض البلدان المجاورة.

ثم زرت كمبالا في ٣١ كانون الثاني/يناير في زيارة عمل مع الرئيس موسيفيني، وسيط الحوار بين الأطراف البوروندية. وقد مكنني هذا الاجتماع من أن أؤكد للرئيس موسيفيني دعم الأمين العام، وكذلك مجلس الأمن، لعملية الحوار بين الأطراف البوروندية التي تقودها المنطقة. وقبل كل شيء، لاحظت استعداده والتزامه بتحقيق الحوار بين الأطراف البوروندية بأي ثمن، وكذلك تصميمه على الإسهام في تخفيف حدة الأزمة في بوروندي والتوترات بين بلدان المنطقة.

وفي اليوم التالي لزيارتي للرئيس موسيفيني، وفي ١ شباط/فبراير، افتتحت قمة أروشا التي تولى خلالها الرئيس الرواندي بول كاغامي رئاسة جماعة شرق أفريقيا خلفا للرئيس موسيفيني. وبالإضافة إلى بنود أخرى في جدول الأعمال، أحاطت القمة علما بالتقرير النهائي لميسر الحوار بين الأطراف البوروندية، ولكن تقرر أن يتشاور قادة المنطقة مع بعضهم البعض بشأنه في وقت لاحق. وأبلغني الميسر، الذي التقيته في ٤ شباط/فبراير، أنه قد أتم مهمة التيسير وأن على الوسيط أن يتولى العملية الآن. وأكد أيضا أن المشاورات جارية بين رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية.

ومنذ اجتماع القمة العادية لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا، جددت بوروندي ثقتها في الوسيط، الذي بدأ بالفعل مشاورات أولية مع نظرائه في المنطقة دون الإقليمية. ويذكر أعضاء المجلس أن الأمين العام، في آخر تقرير قدمه إلى مجلس الأمن (S/2018/1028)، اقترح خيارات مختلفة بشأن دور الأمم المتحدة في بوروندي، بالتشاور الوثيق مع الشركاء الدوليين، لا سيما مع بلدان شرق أفريقيا، بما في ذلك البلد المعني، بوروندي، ناهيك عن الاتحاد الأفريقي، الذي أرحب بحضوره ومشاركته في الجلسة الهامة اليوم. وقد اقتُرِح اتفاق جديد من قبل قمة جماعة شرق أفريقيا، وعُيِّن رؤساء أوغندا وكينيا وتنزانيا للقيام بالوساطة. وأعتزم الاتصال بهم مرة أخرى لمعرفة تفاصيل نهجهم الجديد. سيكون الهدف هو إعادة التقييم معا للسبل والوسائل الكفيلة بمعاونة المنطقة على مساعدة بوروندي بشكل فعال في حل الأزمة السياسية الراهنة.

وفي هذا الصدد، لو كان في نيتهم اعتماد بيان صحفي، أود أن أقترح على أعضاء المجلس التأكيد على تشجيعهم للجهود التي تبذلها المنطقة وعلى الدعم الكامل من الأمين العام

للوساطة. ومن الأهمية بمكان أن تضمن عملية الوساطة تلقي الميسر للدعم والمساعدة في القيام بمهمته. ومع ذلك، يجب أن يكون لكل مقترحات الدعم هذه هدف وحيد، وهو أن الحوار الشامل بين الأطراف البوروندية سيظل الخيار العملي الوحيد لتسوية دائمة للأزمة السياسية وإجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٠، في بيئة سلمية وبنص وروح اتفاق أروشا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد كافاندو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فاطمة محمد.

السيدة فاطمة محمد (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أكرر تهانينا لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعرب عن خالص تقديرنا لقيادتكم القديرة في توجيه أعمال هذا الجهاز الهام للأمم المتحدة لتحقيق نتائج بناءة.

وأود أن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين معكم. وأود أيضا أن أشكركم على عقد جلسة اليوم، وعلى إتاحة الفرصة لنا لتبادل آراء الاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في بوروندي. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سعادة السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، على إحاطته الشاملة.

وكما يعلم الجميع، فإن الاتحاد الأفريقي يولي أهمية كبيرة لاستعادة السلام والاستقرار في بوروندي، ويدعم بنشاط جهود الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن عميق تقدير الاتحاد الأفريقي للرئيس يويري موسيفيني، بصفته وسيطا، وللرئيس السابق بنجامين مكابا، ميسّر الحوار السياسي بين الأطراف البوروندية – كما أعرب عنه رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة الذي اختتم – على جهودهما الدؤوبة في مساعدة الأطراف البوروندية في التوصل إلى حل توافقي ودائم فضلا عن الاتفاق على خريطة طريق لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية في عام ٢٠٢٠.

ومع ذلك، لا تزال إن الحالة العامة والأزمة الاقتصادية الناشئة عنها والتي لا تزال تؤثر على شعب بوروندي، تمثل الشغل الشاغل للاتحاد الأفريقي. ويؤيد الاتحاد الأفريقي ضرورة إجراء حوار شامل للجميع من خلال عملية الحوار بين البوروندين والتي لا يزال عليها أن تؤدي إلى نتائج مثمرة. وبناء على ذلك، ما زال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي يحث جميع الجهات الفاعلة البوروندية على التحلي بروح التوافق، مع التشديد على أن الحوار الشامل هو السبيل الوحيد لتمكين بوروندي رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي من التغلب على التحديات الراهنة والحفاظ على الوئام الوطني بشكل مستدام.

في ذلك السياق، في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، كانت مفوضة الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، الرئيسة السابقة لعملية الانتقال في جمهورية أفريقيا الوسطى، سعادة السيدة كاثرين سامب – بانزا، في زيارة إلى بوروندي بغرض استكشاف السبل والوسائل المتاحة للاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم إلى بوروندي في الاستعداد للانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٠٢٠، في جملة أمور. ويواصل الاتحاد الأفريقي دعم جماعة شرق أفريقيا وهي تعمل على كسر الجمود في الحوار الداخلي بين البورونديين. ويحث جميع الجهات الفاعلة البوروندية على التحلي بروح الوفاق. وعليه، أود أن أركز بياني على النقاط الرئيسية الأربع التالية.

أولا، فيما يتعلق بالسياق السياسي، فقد شرعت الحكومة في الاستعداد للانتخابات عن طريق إنشاء لجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وفقا لقانون الانتخابات البوروندي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، واعتماد قانون الانتخابات وإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة التي تتألف من ١٣ عضوا على النحو الذي دعا إليه اتفاق أروشا للسلام والمصالحة المبرم في آب/أغسطس

٢٠٠٠. وبعد الوصول إلى هذا المستوى من الاستعدادات، أعربت الجمعية العامة، في اجتماعها الأخير، عن تقديرها وشكرها للرئيس بيير نكورونزيزا على إعلانه عدم الترشح لإعادة انتخابه في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٠، في حين حثت الحكومة والأحزاب السياسية على العمل معا لضمان عملية انتخابية ذات مصداقية.

ثانيا، ينبغي الإشارة فيما يتعلق بالحالة الأمنية إلى أن الحالة لا تزال مستقرة نسبيا عموما مع الإبلاغ عن حدوث مناوشات متقطعة بين القوات الوطنية وأفراد مسلحين مجهولي الهوية على طول الحدود الفاصلة بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا، وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، فقد كانت هناك بعض التحديات خلال الفترة السابقة المشمولة بالتقرير، وخاصة بعد تشريد الأشخاص في المنطقة كما سمعنا للتو. وقد تفاقمت تلك الحالة من جراء الركود الاقتصادي. وعلى الرغم من العودة الطوعية للمئات من اللاجئين البوروندیين إلى وطنهم من مخيمي ندوتا ومْتيندیلي في تنزانيا في عام ٢٠١٨، في حين لا يزال الكثيرين على شكوكهم في العودة النهائية من مخيماتهم إلى بوروندي.

رابعا، وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان لا يزال الاتحاد الأفريقي ينشر مراقبيه في مجال حقوق الإنسان والخبراء العسكريين في البلد لرصد الحالة اليومية في الميدان. ويستمر وضع الخطط الرامية لزيادة عدد الموظفين في مجال حقوق الإنسان والخبراء العسكريين، وهو أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى أن موظفي الاتحاد الأفريقي لشؤون حقوق الإنسان والخبراء العسكريين هم المراقبون الأجانب الوحيدون الذين يسمح لهم بالعمل في البلد.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام الاتحاد الأفريقي بمواصلة دعم جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي توافقي ودائم للحالة في بوروندي. ويدعو الاتحاد الأفريقي الحكومة والجماعات المعارضة إلى تكثيف جهودها لأجل التوصل إلى اتفاق شامل وتوافقي يتسق مع روح ومضمون اتفاق أروشا لعام ٢٠٠٠. ونهيب بحكومة بوروندي أن تواصل استعداداتها للانتخابات عن طريق إنشاء الآليات والصكوك ذات الصلة وفقا للقانون الانتخابي البوروندي بغية إجراء انتخابات شفافة وسلمية في عام ٢٠٢٠.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة محمد على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لاوبر.

السيد لاوبر (سويسرا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم باسم تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن على التعاون الممتاز بين المجلس والتشكيلة. وفقا للممارسة المتبعة، وافق على البيان التالي الأعضاء في تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، بما في ذلك البلد المعني – بوروندي.

وقد سبق أن أتيحت لي الفرصة لتقديم إحاطة إلى لمجلس في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8408) عقب زيارتي إلى بوروندي في وقت سابق من هذا الشهر. وانعقدت تشكيلة بوروندي بعد ذلك بفترة وجيزة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وعلاوة على تلقي تقرير شامل عن زيارتي، استمعت التشكيلة أيضا إلى إحاطات عن مشاركة الأمم المتحدة في جهود بناء السلام وعودة اللاجئين إلى بوروندي. وأبلغ مكتب دعم بناء السلام التشكيلة عن دعمه للبعد الاجتماعي الاقتصادي والتمويل المشاريع التي تدعم دور المرأة والشباب في جهود بناء السلام بواسطة صندوق بناء السلام. وأشارت المنسقة الإقليمية لشؤون اللاجئين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيروبي، السيدة كاترين ويزنر في الإحاطة التي قدمتها للتشكيلة إلى أن عودة اللاجئين إلى بوروندي ربما تزداد في عام ٢٠١٩ مع عودة ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ من العائدين.

وأشارت إلى أن مشروعا مبتكرا عبر الحدود – تم تنفيذه بدعم من صندوق بناء السلام، وتتولى تنفيذه المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتنسيق مع حكومتي تنزانيا بوروندي – قد أدى إلى تحسين التعايش بين العائدين واللاجئين والمجتمعات المضيفة في المناطق المستهدفة، بما في ذلك من خلال أنشطة كسب العيش، للحد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

ومع ذلك، لفتت الانتباه إلى أن بوروندي خطة بوروندي للاستجابة الإقليمية لاحتياجات اللاجئين، والرامية إلى مساعدة اللاجئين في البلدان المجاورة، لا تزال من أقل النداءات التي تحظى بالتمويل على نطاق العالم. وللأسف، لا تزال تلك الملاحظة صحيحة بعد مضي ثلاثة أشهر عليها. ولا تزال التحديات الناشئة عن النقص الحاد في التمويل كبيرة. وهناك حاجة للتمويل أيضا لدعم الخطة المشتركة لعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم، وهي عبارة عن استجابة متكاملة معنية بمساعدة اللاجئين العائدين في بوروندي عن طيرق تلبية الاحتياجات الناشئة عن إعادة إدماجهم، الفوري منها وفي الأجل الطويل أيضا. وأشاد أعضاء التشكيلة بالمساعدة الحيوية التي تقدمها المفوضية لتيسير العودة الطوعية للاجئين وشددوا على ضرورة احترام المعايير الدولية بهدف تهيئة الظروف اللازمة لإعادة دم العائدين على نحو مستدام.

وعلاوة على ذلك، لا يزال أعضاء التشكيلة ملتزمين بلفت انتباه الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين إلى استمرار الحاجة إلى الدعم لأجل الحد من مواطن الضعف وتعزيز القدرة على الصمود وتحسين التأهب للكوارث والاستجابة لها في بوروندي. واتفقوا أيضا على ضرورة مواصلة دعم الجهود الجارية من أجل المصالحة الوطنية والمساعدة في الحفاظ على المكاسب التي تحققت من خلال اتفاق أروشا للسلام والمصالحة.

وأخيراً، أكد أعضاء التشكيلة الدور الداعم الهام لجماعة شرق أفريقيا في الفترة التي تسبق الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠ في بوروندي. ويرجّحُ أن يمنع إجراء انتخابات ديمقراطية وحرة وشاملة للجميع حدوث أعمال عنف وقلاقل وأن يؤدي إلى نتائج سيُنظر إليها على أنها مشروعة داخل بوروندي وخارجها.

حدث عدد من التطورات الهامة منذ آخر فرصة سنحت لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس؛ وسبق أن ذكر بعضها المبعوث الخاص والمراقبة عن الاتحاد الأفريقي. فاستناداً إلى المعلومات الواردة من الميدان، ظلت الحالة الأمنية هادئة عموماً منذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي مؤتمر القمة الأخير لجماعة شرق أفريقيا في أروشا، قدّم الرئيس السابق مكابا تقريره عن عملية الحوار بين الأطراف البوروندية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. ولطالما اعتبرت التشكيلة دورها مكملاً وداعماً للعمليات السياسية الجارية على مختلف المستويات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيس السابق مكابا على جهوده الهائلة.

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، وقّع وزير المالية والميزانية والتنمية الاقتصادية في بوروندي مع المنسّق المقيم للأمم المتحدة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بوروندي للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣. وفي الأول من شباط/فبراير، أطلق رئيس بوروندي، فخامة السيد بيير نكورونزيزا، رسمياً استراتيجية إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بحضور الوزراء وممثلي سلطات الدولة والزعماء المحليين والشركاء الدوليين. وأشجّع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف وحكومة بوروندي على مواصلة الحوار بشأن تنفيذ تلك الأهداف، وكذلك من أجل استئناف المساعدة.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، طلبت الحكومة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إنهاء أنشطتها في البلد وسحب موظفيها. إن حقوق الإنسان عنصر هام من عناصر بناء السلام؛ والمجتمعات التي يسودها السلام والقادرة على التكيف جزء أساسي من التنمية المستدامة. ويتعيّن على أصحاب المصلحة مواصلة دعم سلطات بوروندي في مسيرتها نحو بناء القدرة على حماية وتعزيز كافة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ويبدو أن الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠٢٠ تستأثر بالفعل بقدر كبير من طاقة واهتمام السلطات، وكذلك العديد من الجهات المعنية الأخرى في بوروندي. وبينما نقترب من تلك الانتخابات، أدعو حكومة بوروندي والأحزاب السياسية إلى العمل معاً من أجل تهيئة الظروف المواتية لكي تكون الانتخابات المقبلة حرة وديمقراطية وسلمية وشاملة للجميع. وفي هذا الصدد، أرحّب بالأنباء الواردة من بوجومبورا عن أن وزير داخلية بوروندي أعطى الموافقة على إنشاء حزب سياسي جديد، هو ”المؤتمر الوطني من أجل الحرية“، بزعامة أغاثون رواسا، الذي يشغل أيضاً منصب النائب الحالي لرئيس الجمعية الوطنية.

وفي الوقت نفسه، تظل التحديات المستمرة في المجال الاجتماعي والاقتصادي في صميم اهتمام التشكيلة للسنة الحالية. وتتيح الخطة الوطنية للتنمية، الصادرة عن حكومة بوروندي، فرصة لبوروندي ولشركائها الثنائيين ومتعددي الأطراف لتبادل الآراء على المستويين الاستراتيجي والفني بشأن تنفيذ الخطة، شأنها في ذلك شأن إطار المساعدة الإنمائية الذي تمت الموافقة عليه مؤخراً. وتوفّر المواءمة بين خطة التنمية الوطنية والأولويات الوطنية لإطار المساعدة الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة الأساس للمشاركة الاستراتيجية والمتسقة بين جميع الجهات المعنية لبلوغ الهدف المشترك المتمثل في بناء القدرة على الصمود والقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وأوجه الضعف. وأشجع حكومة بوروندي وشركاءها على الانخراط في حوار استراتيجي مفتوح وموضوعي بشأن تنفيذ الخطة، تليه مناقشات خاصة بقطاعات محددة بشأن مشاريع محددة.

وستواصل تشكيلة بوروندي مناقشاتها وأنشطتها في الأشهر القادمة بشأن الأولويات التي أشرت إليها. وأودّ أن أختتم حديثي بالتوصيات التالية:

أولاً، ينبغي أن تعمل حكومة بوروندي والأحزاب السياسية والجهات المعنية الأخرى معاً على نحو وثيق، بدعم من الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية، وأن تستفيد مما سبق من جهود من أجل تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية وسلمية وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٠. وتقف التشكيلة على أهبة الاستعداد لدعم بوروندي وجيرانها بكل السبل الممكنة في هذا المسعى.

ثانياً، ينبغي لبوروندي وشركائها الدوليين مواصلة التركيز في الأجلين المتوسط والطويل على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حتى مع تزايد الاهتمام والتركيز على الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠٢٠. وأكرر دعوتي إلى حكومة بوروندي وشركائها للدخول في حوار استراتيجي بشأن الكيفية التي يمكن أن يعزز بها تنفيذ خطة التنمية الوطنية أشكال المشاركة المبتكرة والمفيدة للجميع والمتمحورة حول الإنسان.

ثالثاً، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة الاستجابة لأهمية تقديم المساعدة الكافية لرفد الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الملحة لشعب بوروندي والحد من مواطن الضعف، التي لا تزال مرتفعة بالرغم من التحسن المُسجل مقارنة بالسنة السابقة. ويمكن للشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، بدعم من المجتمع الدولي، أن يهيئوا بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع.

رابعاً، ينبغي لتشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام أن تواصل دعم عملية المصالحة الوطنية والعمل مع لجنة الحقيقة والمصالحة، من بين جهات أخرى.

ولا تزال تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام ملتزمة بدعم حكومة بوروندي وشركائها في هذه المجالات، مع مواصلة التركيز على البعد الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية الوطنية.

أشكر المجلس على اهتمامه وعلى الدعم المتواصل للتشكيلة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد لاوبر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ميشو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود، في البداية، أن أتقدّم بجزيل الشكر للسيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وعلى التزامه الشخصي بالمسألة قيد النظر. وأود أيضاً أن أشكر السفير السويسري، السيد يورغ لاوبر، الذي يضطلع بعمل مفيد للغاية بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. وأشكر أيضاً السيدة فاطمة محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي، على بيانها الهام.

وأود اليوم أن أركّز على ثلاث نقاط: أولاً، التحضير لانتخابات عام ٢٠٢٠؛ وثانياً، حالة حقوق الإنسان؛ وثالثاً، دور المجتمع الدولي في دعم بوروندي.

أولاً، سأتناول الانتخابات المقرر عقدها في عام ٢٠٢٠. وتودّ فرنسا أن ترحّب بالاعتراف في الأسبوع الماضي بـ”المؤتمر الوطني من أجل الحرية“، بقيادة أغاثون رواسا، بوصفه حزباً سياسياً، ما يتيح له المشاركة في الانتخابات المقبلة. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح وتؤكّد النهج الذي بدأه الرئيس نكورونزيزا في حزيران/يونيه الماضي بالالتزام بعدم إعادة الترشح للانتخاب.

ونحن على اقتناع بأن بوروندي ستجد طريقها إلى الاستقرار من خلال إجراء انتخابات حرة وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٠، وفقاً لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة. وقد حان الوقت الآن لتستعدّ بوروندي، دون تأخير، لإجراء تلك الانتخابات على أفضل نحو ممكن. ويجب الآن المحافظة على الزخم الإيجابي الذي تولد من خلال كفالة إمكانية مشاركة جميع الأحزاب بصورة عادلة ومنصفة في الانتخابات. ويجب المحافظة على الحيز الديمقراطي وفتحه أمام الجميع، ولا بد من احترام الحقوق المدنية والسياسية للسماح بالنقاش السلمي.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أشجّع السلطات البوروندية على مواصلة الحوار بين الأطراف البوروندية، الذي يشكل أداة أساسية للحوار بين السلطات والمعارضة. وفي هذا الصدد، أود أن أنوّه بالمشاركة الشخصية للميسّر المكلّف من قبل جماعة شرق أفريقيا، الرئيس السابق مكابا، والذي يستحق الثناء لإصراره على البقاء على المسار الصحيح. وعلينا الاستفادة من العمل الذي قام به وإيجاد طرق بصورة مشتركة لمواصلة جهوده.

ثانياً، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، تحترم فرنسا سيادة بوروندي ولكنها تظل يقظة بصورة خاصة وتتوقع من بوروندي اتخاذ تدابير إضافية وملموسة لاحترام حقوق الإنسان.

وعقب الإغلاق المؤسف لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي، نود أن نكرر دعوتنا لسلطات بوروندي إلى التعاون بصورة كاملة مع آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، وإلى مكافحة الإفلات من العقاب. ونحن على استعداد لدعم السلطات البوروندية في استئناف الحوار مع كيانات الأمم المتحدة.

تراقب فرنسا عن كثب الحالة الإنسانية ومصير الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. ومن الأهمية بمكان أن تجري عودة اللاجئين على أساس طوعي وبطريقة آمنة وكريمة وفقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني. ونعول على السلطات البوروندية لضمان أن تجري عودة اللاجئين في أفضل الظروف الممكنة ونحن على استعداد لمساعدتها في القيام بذلك.

أخيرا، يجب أن يبقي المجتمع الدولي على تعبئته الكاملة لدعم شعب بوروندي. وستكون الانتخابات المقرر إجراؤها في العام المقبل فترة حاسمة وحساسة. ويجب علينا ألا نتخلى عن بوروندي في منتصف الطريق. وعلى جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي أن يواصلا العمل لتقديم أفضل دعم ممكن للإعداد للانتخابات وخروج البلد من الأزمة. وستقوم الأمم المتحدة بالطبع بدور هام في توفير أفضل دعم ممكن للعملية على الصعيد الإقليمي.

كما نشعر بقلق متزايد إزاء زيادة أعمال العنف في منطقة البحيرات الكبرى. ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء إمكانية زيادة حدة التوترات وهو ما يمكن أن يؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار على الصعيد الإقليمي. بيد أننا نلاحظ الرغبة في التغيير السلمي المعرب عنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وهو ما يجسد التطلعات الجماعية للمزيد من الاستقرار والازدهار. ويحدونا الأمل في أن يلهم هذا التطور الإيجابي جميع بلدان المنطقة ونحن على استعداد لدعمها بينما تمضي في ذلك الاتجاه.

في الختام، نود أن نقول إن مهمة السيد كافاندو وفريقه لا تزال ضرورية ونشجع المبعوث الخاص على مواصلة عمله الاستشاري للإسراع في تقديم خيارات للمجلس بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في دعم الجهود الإقليمية.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يهنئ وفد بلدي السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، والسفير يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، والسفيرة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، على إحاطاتهم الإعلامية التي وفرت للمجلس معلومات مستكملة عن الحالة الاجتماعية والسياسية والإنسانية في بوروندي.

ترحب كوت ديفوار بالتحسن الذي طرأ على الحالة الإنسانية في بوروندي. بيد أنها تلاحظ مع الأسف استمرار الجمود في العملية السياسية في ذلك البلد.

إن بلدي يحيط علما باستقالة السيد بنيامين مكابا، ميسر الحوار بين الأطراف البوروندية، بعد إتمام ثلاث سنوات من العمل. ونود أن ننوه بالتزامه ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها من أجل تعزيز السلام والاستقرار في ذلك البلد. وكوت ديفوار ترحب أيضا بالقرار المتخذ في مؤتمر القمة العادي الـ ٢٠ لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا، الذي عقد في أروشا في ١ شباط/فبراير، بمواصلة المشاورات المباشرة بين الجماعة وأطراف الأزمة البوروندية.

وعلى صعيد الحالة الإنسانية، نشهد استمرار العودة الطوعية للاجئين البوروندیين. وفي الواقع، وفقا للمنسق الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومقره في نيروبي، فإن العودة الطوعية قد تشمل ٠٠٠ ١٠٠ شخص في عام ٢٠١٩. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالجهود التي تبذلها السلطات البوروندية والبلدان المضيفة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجهات المانحة في سياق مساعدة ودعم برنامج عودة اللاجئين الطوعية. ونشجع الجهات المانحة على زيادة مساهماتها لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية في بوروندي.

في الختام، تدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي إلى دعم إجراءات جماعة شرق أفريقيا ومبادراتها من أجل تنشيط الحوار بين الأطراف البوروندية لتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار في

البلد. ويعرب بلدي عن دعمه للمبعوث الخاص للأمين العام، ويؤكد مجددا استعداده لدعم جميع الجهود التي يبذلها في سياق الحوار السياسي بين الأطراف البوروندية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، السيد ميشيل كافاندو، على إحاطته الإعلامية اليوم بشأن آخر التطورات في بوروندي وأن أشكر السفير يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام والسفيرة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة على عرض آراء الاتحاد الأفريقي وتشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام على التوالي.

إن الولايات المتحدة يساورها بالغ القلق إزاء حالة الجمود في الحوار السياسي بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا، ولا سيما إزاء الطريقة التي انهارت بها المحادثات. ونعرب عن تقديرنا العميق لبنيامين مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السابق، على ما بذله من جهود متواصلة كميسر للحوار، والتي كانت حاسمة ومثلت محاولة لتحقيق تقدم في المناقشات بشأن تعزيز الاستقرار السياسي في بوروندي.

وذلك العمل لم ينته بعد وسنحتاج إلى أطراف داعمة إقليمية جديدة. وتحث الولايات المتحدة حكومة بوروندي وجماعة شرق أفريقيا والأطراف الضامنة لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة على تجديد التزامها بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن خارطة طريق الانتخابات المقررة في عام ٢٠٢٠ والتحضير لعملية انتخابية حرة ونزيهة تتيح لجميع الناخبين البوروندیين المشاركة في اختيار قادتهم. ونحث حكومة بوروندي على العمل مع هؤلاء الشركاء ونعتبر مشاركة الحكومة وحضورها لمؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا في وقت سابق من هذا الشهر مؤشرا محتملا على إحراز تقدم.

تمثل انتخابات بوروندي المقررة في عام ٢٠٢٠ فرصة فريدة يجب عدم تفويتها. وبالرغم من شواغلنا بشأن الحوار، لا تزال الولايات المتحدة ترحب بإعلان الرئيس نكورونزيزا عن أنه لن يسعى لفترة ولاية رابعة وأنه سيدعم خلفه. وسيكون انتقال السلطة سلميا، استنادا إلى عملية انتخابية شاملة للجميع، بمثابة رسالة إلى المجتمع الدولي تفيد بتجدد الالتزام بالديمقراطية والاستقرار السياسي.

ونرى أن إمكانية الانتقال السلمي ستزداد إذا جرى توسيع نطاق خريطة طريق كايانزا لتشمل إسهامات جميع الأطراف الفاعلة، بمن فيهم النساء والشباب وقادة المعارضة والحزب الحاكم وممثلو المجتمع المدني والنشطاء السياسيون البارزون، وإذا اتُخذت إجراءات تكفل السماح لجميع المرشحين المؤهلين بالتنافس على الرئاسة. ونرحب بما اتخذته حكومة بوروندي مؤخرا من خطوات بشأن تسجيل الأحزاب السياسية، وهو ما يدل على ذلك الالتزام.

بيد أن الاستقرار السياسي الطويل الأجل لا يمكن أن يتحقق من دون احترام حقوق الإنسان. وتشعر الولايات المتحدة بالقلق العميق حيال القرار الذي اتخذته الحكومة بإغلاق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي. ونخشى أن يؤدي استمرار تردي احترام حقوق الإنسان إلى فرض العزلة على حكومة بوروندي في كل من الهيئات الإقليمية والدولية، الأمر الذي لا يبشر بالخير بالنسبة لآفاق السلام والأمن في المنطقة. والولايات المتحدة تحث حكومة بوروندي على التعامل مع التقارير المستمرة والموثوقة عن عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة وتجنيد المقاتلين وأنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي عمليات وأنشطة ترتبط ببوروندي.

ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء التقارير التي تفيد بوجود أنشطة لجيش بوروندي والميليشيات الشبابية التابعة للحزب

الحاكم هناك في كيفو الجنوبية. ويساورنا القلق أيضا إزاء التوترات بين بوروندي ورواندا والأنباء عن شن جماعات مسلحة لهجمات عبر الحدود في هذين البلدين وفي المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلا يوجد طرف رابح من اشتعال حرب بالوكالة في منطقة البحيرات الكبرى.

وتحث الولايات المتحدة جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام العنف واحترام السلامة الإقليمية. ونشجع المزيد من التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، ولا سيما مكتب المبعوث الخاص إلى بوروندي ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو هذا المجلس إلى دعم الحوار في المنطقة ونعتقد أن تقديم إحاطات إعلامية منتظمة إلى المجلس أمر أساسي لمعالجة التوترات المتصاعدة.

لقد عاد أكثر من ٥٨ ٠٠٠ لاجئ بوروندي منذ اندلاع العنف في عام ٢٠١٥. ويمثل انعدام الأمن الغذائي والفقر والمضايقات من جانب المسؤولين المحليين للسكان لحملهم على الانضمام إلى الحزب الحاكم عقبات رئيسية أمام العودة الطوعية لما يقرب من ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ بوروندي ما زالوا نازحين. وتشجع الولايات المتحدة حكومة بوروندي على مواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتيسير عمليات العودة الطوعية والكريمة والآمنة لمواطنيها، والذين سيعزز إشراكهم في العملية السياسية انتخابات عام ٢٠٢٠ ويضفي عليها المزيد من الشرعية.

إن الكثير جدا من البوروندين في حاجة ماسة للخدمات الأساسية، ولكن تعليق الحكومة لعمل بعض المنظمات غير الحكومية الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ لا يزال يؤثر على برامج هامة لمساعدة الشعب البوروندي. وفي حين عادت معظم المنظمات غير الحكومية للعمل، لا تزال أعمال حوالي ٢٠ منظمة معلقة وغادرت حفنة منها البلد. ونحث الحكومة على رفع الحظر عن جميع المنظمات المتبقية لضمان استمرار الخدمات الحيوية للشعب البوروندي، وعلى إتاحة إمكانية الوصول دون عوائق لهذه المنظمات غير الحكومية لتقديم الخدمات.

ختاما، نفهم أن حكومة بوروندي تعترض على إدراجها في جدول أعمال المجلس. ونحن نود بشدة رفعها من جدول الأعمال. ولكن الولايات المتحدة تشعر بالقلق العميق حيال تصاعد التوترات الإقليمية، التي لا تمثل مجرد حرب كلامية بل بالأسلحة، وكذلك حيال تزايد عزلة بوروندي الدبلوماسية والانقسامات السياسية المحلية العميقة.

سيكون من غير المسؤول الانسحاب قبل عام ٢٠٢٠، ونحث زملاءنا في المجلس ونظراءنا البوروندين على بذل جهودهم الجماعية لزيادة الحوار المثمر والحد من احتمالات العنف على بسلك سبيل بوروندي نحو السلام والأمن والتنمية.

السيد فان شالكوايك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئيس السابق ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي؛ والسيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين المستنيرتين بشأن تطور الحالة في بوروندي، وعلى التزامهما الثابت تجاه البلد.

تؤيد جنوب أفريقيا تماما عملية التيسير التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وفقا لروح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة وبدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تستحق الجهود التي يبذلها الوسيط، الرئيس يويري موسيفيني، رئيس أوغندا، والميسر، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السابق، بنجامين مكابا، كل التقدير والثناء. ونثني أيضا على العمل الأساسي والقيّم الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس السابق كافاندو، وكذلك على ما تقوم به تشكيلة لجنة بناء السلام، تحت القيادة القديرة للسفير لاوبر.

ترحب جنوب أفريقيا بمشاركة بوروندي في مؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا، ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقودة في ١١ شباط/فبراير. وتأتي هذه المشاركة انسجاما مع موقفنا الثابت بشأن أهمية الدور الذي تضطلع به الهيئات الإقليمية والقارية في حلحلة حالة الجمود.

بعد تقديم التقرير النهائي للرئيس السابق مكابا إلى جماعة شرق أفريقيا، يتعين على جنوب أفريقيا والمجتمع الدولي انتظار توجيهات من قيادة جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي لتعزيز التزامنا بمساعدة بوروندي، خاصة بالنظر إلى الانتخابات المقرر عقدها في عام ٢٠٢٠. وتؤيد جنوب أفريقيا أي عملية تقودها بوروندي من شأنها أن تحترم سيادتها وأن تكون ضمن المعايير المحددة في الدستور.

من غير الممكن معالجة أي مأزق سياسي في بوروندي إلا من خلال الحوار الذي يشمل الجميع. لذلك ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم لمبادرات جماعة شرق افريقيا. ونشجب أي جهود، من أي طرف، تسعى إلى تقويض اتفاقات أروشا أو تتفادها. نحن في جنوب أفريقيا، نشعر بالقلق إزاء المسار الحالي الذي ألغى اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي المبرم في عام ٢٠٠٠. ومن ثمّ، نناشد عملية الوساطة العودة إلى مبادئ هذا الاتفاق.

تحض جنوب أفريقيا البوروندیين على تنفيذ مبادئ اتفاقات أروشا لعام ٢٠٠٠. ونرى أن الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار ينبع من تلك الاتفاقات، وبالتالي، تنبغي قراءة الإثنين معا. وجنوب أفريقيا مستعدة لتقديم الدعم لحكومة وشعب بوروندي.

ونشجع بوروندي على العمل بشكل وثيق مع جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، يتعين على جميع الأطراف البوروندية التحلي بروح التعاون من أجل كفالة السلام والاستقرار بعد عام ٢٠٢٠. وترحبّ جنوب أفريقيا بقرار حكومة بوروندي تمويل الانتخابات من الميزانية الوطنية الخاصة بها.

أما فيما يتعلق بالتطورات السياسية في بوروندي، فنشعر بالتشجيع من استمرار استقرار الحالة الأمنية في البلد. ونود أن نهنئ حكومة بوروندي على الشروع في الأعمال التحضيرية للانتخابات، لا سيما إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، تماشيا مع قانون الانتخابات في بوروندي.

نثني على بوروندي لإسهامها في السلام والأمن من خلال نشر وحداتها العسكرية.ّ بوروندي تشارك بنجاح كبير جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في بعثات حفظ السلام، حيث ينتشر أكثر من ٠٠٠ ٦ بوروندي من الرجال والنساء في مختلف عمليات حفظ السلام، لا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. لذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم بوروندي في تعزيز قدراتها في مجال حفظ السلام، إذ أنها تشكل قيمة مؤسسية هامة في البلد. ونود أن نهنئ بوروندي على تعيينها في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

نلاحظ كذلك اعتماد بوروندي خطة التنمية الوطنية العشرية التي تضع التوجيهات على طريق تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ونحث المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهد للتخفيف من التحديات الاجتماعية – الاقتصادية والحالة الإنسانية التي تواجه شعب بوروندي، وندعو الشركاء إلى دعم تنفيذ عملية الحوار الوطني لصالح الشعب البوروندي. وفي هذا السياق، نكرر النداء الذي وجهه الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمر القمة الثانية والثلاثين للاتحاد الأوروبي برفع الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة ضد جمهورية بوروندي.

إننا نشجع بوروندي على مواصلة العمل من أجل العودة الطوعية والكريمة للاجئين. إذ أن العودة التدريجية للاجئين تدل

على تحسن الحالة في البلد. لقد عاد طواعية إلى بوروندي حتى الآن حوالي ٠٠٠ ٢١٠ لاجئ. وفي عام ٢٠١٨ وحده، عاد ٢٦٢ ٥٨ لاجئ إلى بوروندي، معظمهم من جمهورية تنزانيا المتحدة، والكونغو، وكينيا، وأوغندا. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود، لا سيما تقديم المساعدة لعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم.

أخيرا، نناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم إلى الحكومة وأيضا إلى عملية الوساطة التي تقوم بها جماعة شرق أفريقيا من أجل إرساء الأساس لتهيئة البيئة المؤاتية لإجراء الانتخابات الديمقراطية، ودعم الانتقال السلمي للسلطة، وكفالة السلام والاستقرار بعد عام ٢٠٢٠.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، والسيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن تطور الحالة في بوروندي. لقد استمعنا باهتمام وامتنان إلى تقرير السفير يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا، ورئيس التشكيلة القُطرية للجنة بناء السلام. ونحيط علما بالنهج المتوازن الذي تتخذه اللجنة حيال بوروندي، وهو أحد الأسباب التي أبقت على لجنة بناء السلام قناة للاتصال الموثوق به مع بوجومبورا. نعتقد أن المبادرات التي تطرحها لتنشيط التعاون مع البوروندیين، بالاقتران مع التشديد على المسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد واستعادة ثقة الجهات المانحة، هو نحتاج إليه.

استنادا إلى المعلومات التي تلقيناها، بما في ذلك تلك المستقاة من الدبلوماسيين الروس في بوجومبورا، خلصنا إلى أن الحالة في بوروندي هادئة وتتجه نحو العودة إلى وضعها الطبيعي. لقد تجلى تحسن الحالة الأمنية في الانخفاض الكبير في مستوى العنف، بما في ذلك هجمات المعارضة الراديكالية على الهياكل الأساسية المدنية. ويجدر بنا أن نذكر أيضا أن عملية عودة اللاجئين تدريجيا إلى بوروندي من الدول المجاورة قد بدأت كما سبق أن أشار إلى ذلك زملائي.

وفي رأينا أن الاستفتاء الدستوري الذي جرى في ١٧ أيار/مايو من العام الماضي، في جو ساده الهدوء، وبمشاركة الأغلبية الساحقة من شعب بوروندي، يمثل حدثا رئيسيا في الحالة السياسية في البلد. ونود أن نذكّر المجلس في هذا الصدد بأن الأغلبية من المصوتين، ٧٣,٢٦ في المائة، أعربوا عن تأييدهم لتغيير الدستور وأن يسبق الاستفتاء حملة إعلامية ديمقراطية وشفافة.

يعتقد الاتحاد الروسي أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٢٠ مسائل داخلية بالنسبة لبوروندي، وأن أي تدخل خارجي فيها سيكون غير مقبول على الإطلاق. ونحث السلطات والمعارضة على الامتناع عن الخطاب السلبي، والتركيز على الإعداد للدورة الانتخابية، لا سيما بالنظر إلى أنه بالرغم من التوقعات المثيرة لمخاوف العديد من أعضاء المعارضة والخبراء الغربيين، أعلن الرئيس بالنيابة، بيير نكورونزيزا، أنه لن يشارك في الانتخابات.

فيما يتعلق بالمشاكل الخاصة بالنهوض بالحوار فيما بين الأطراف البوروندية، نود أن نشير إلى أن إسناد المسؤولية عنها إلى جانب واحد قد يؤدي إلى نتائج عكسية وخطيرة. فنحن نتابع ذلك بصورة وثيقة، وندعم الجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا والرامية إلى استئناف عملية التفاوض المباشر بين الأطراف البوروندية.

كما نرحب بأي جهود مماثلة تُبذل بموافقة بوجومبورا ولصالح بوروندي.

وعلى العموم، نرى أن الحالة في بوروندي لا تمثل أي تهديد للسلم والأمن الدوليين، مما يمنحنا أسبابا وجيهة للشك فيما إذا كان من المنطقي أن تظل بوروندي بندا مدرجا في جدول أعمال

المجلس المثقل أصلا. ونعتقد أن إبقاء تركيز اهتمام المجلس منصبا على بوروندي يأتي بنتائج عكسية، وأن الغرض منه أساسا هو إيجاد عذر مريح للمعارضة المتشددة لتعقيد العمليات السياسية الداخلية في البلد.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، وزميلي السفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، وأختي السفير فاطمة محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة. فقد رسمت لنا إحاطاتهم الإعلامية صورة أوضح للحالة في بوروندي. وأرحب أيضا بأخي السفير ألبرت شينغيرو، الممثل الدائم لبوروندي، في القاعة.

سأركز في بياني اليوم على ثلاث مسائل – التقدم الذي يجري إحرازه بشأن الحالة في بوروندي والمساعدة الإنسانية في البلد ودور بوروندي في صون السلام والأمن في المنطقة.

أولا، نلاحظ أن مقدمي الإحاطات الإعلامية قد ذكروا أن الحالة على أرض الواقع في بوروندي لا تزال هادئة، وهذا مؤشر جيد نأمل في أن يستمر. لقد شهدنا الآثار السلبية للمأزق السياسي على الحالة الاقتصادية والاجتماعية في بوروندي في الماضي، مما أدى إلى زيادة البطالة وتكلفة الخدمات والسلع الأساسية، مما كان له بدوره تأثير سلبي على السكان. ومع ذلك، هناك تقدم سياسي تم إحرازه وينبغي ألا يمر دون أن يلاحظه أحد. وقد أشارت الإحاطات الإعلامية اليوم وتقرير الأمين العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر (S/2018/1028) إلى التحسينات في الحالة على أرض الواقع. كما كان للجهود التي بذلتها قيادة الحكومة البوروندية، مثل إعلان الرئيس عن عدم السعي لإعادة انتخابه في عام ٢٠٢٠، أثر إيجابي. وإذ نتطلع إلى تلك الانتخابات، نرحب أيضا بمبادرة الحكومة البوروندية تولي زمام الأمور والمسؤولية المالية الكاملة عنها. ونشجع السلطات على مواصلة تهيئة بيئة مواتية للعمليات الديمقراطية. ومع ذلك، يوضح تقرير الأمين العام أنه لا يزال هناك عمل يتعين القيام به. ونحث حكومة بوروندي على العمل مع آليات الأمم المتحدة في الميدان.

ونود أن ننوه أيضا بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، ونحيط علما بتقديم التقرير النهائي عن عملية الحوار بين الأطراف البوروندية التي تقودها الجماعة، إلى مؤتمر القمة الذي عقدته الجماعة مؤخراً في أروشا. وبالطبع، نحن نشجع التعاون الوثيق بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا وهيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوصيات التي قدمها رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام بمواصلة تقديم مساعدات كافية للمساعدة في تلبية الاحتياجات الملحة لشعب بوروندي، والحد من ضعفهم، واستمرار بوروندي وشركائها الدوليين التركيز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل. وفي نهاية المطاف، ترتبط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ارتباطا وثيقا بالتنمية السياسية، ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد.

ثانيا، يتعين أن تكون أولويتنا هي زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى بوروندي ودعم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك من خلال عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ونلاحظ من الخطة الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإغاثة اللاجئين في بوروندي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ أن عودة اللاجئين إلى بوروندي ستبلغ ذروتها في عام ٢٠١٩، مع توقع أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ عائد مقارنة بـ ٥٨ ٢٦٢ عائدا في عام ٢٠١٨. ونلاحظ أيضا أن المشروع الابتكاري العابر للحدود الذي يدعمه صندوق بناء السلام قد عزز التعايش السلمي بين العائدين واللاجئين والمجتمعات المضيفة في المناطق المستهدفة. ومن المؤسف مع ذلك أن نسمع أن خطة إغاثة

اللاجئين هي من بين أدنى النداءات تمويلا في العالم، كما ذكر السفير لاوبر في الإحاطة الإعلامية التي قدمها. وأحث البلدان على مواصلة تقديم الدعم والوفاء بالتزاماتها المقطوعة لبوروندي بالتشاور مع ذلك البلد، بما في ذلك الالتزامات التي تم التعهد بها من خلال صندوق بناء السلام، فضلا عن دعمها لخطة التنمية الوطنية العشرية لبوروندي، التي تمثل خريطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

أخيرا، ننوه بمساهمة بوروندي في جهود السلام والأمن في المنطقة. إن بوروندي، شأنها شأن إندونيسيا، هي من البلدان المساهمة في عمليات حفظ السلام في أفريقيا، إذ تساهم بأكثر من ٦ ٠٠٠ من حفظة السلام في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مما يبين أن بوروندي عضو مسؤول في الأمم المتحدة. كما نود أن نهنئ بوروندي على انتخابها عضوا في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لفترة ثلاث سنوات، ابتداء من هذا العام. وبلا شك، ستساعد هذه الإسهامات على استعادة الثقة في بوروندي. وبوصف بوروندي عضوا مهما في بلدان منطقة البحيرات الكبرى، فإن من شأن استقرارها وأمنها وتنميتها الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار هناك. ولذلك، فإننا نشجع حكومة وشعب بوروندي على المضي على مسار السلام هذا، وهو ترف يصعب تحقيقه والمحافظة عليه أكثر صعوبة. وتتطلع إندونيسيا إلى العمل مع بوروندي كشريك وتقاسم تجربتنا مع أشقائنا وشقيقاتنا في المنطقة.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، السيد كافاندو والسفيرين محمد ولاوبر على بياناتهم الممتازة والشاملة. وأود التطرق إلى خمس نقاط.

أولا وقبل كل شيء، تبعث أزمة بوروندي السياسية التي لم تُحل والحالة الأمنية المتقلبة، وما يترتب على ذلك من توترات إقليمية، على القلق العميق. والخطر الذي يهدد السلام والاستقرار الإقليميين يتضح جليا في زيادة التوترات وتحركات القوات المثيرة للجزع في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو دليل واضح على الطابع العابر للحدود لأزمة بوروندي السياسية. وندعو جميع الجهات المعنية إلى الامتناع عن العنف وعدم الانخراط في أي نوع من الحروب بالوكالة في المنطقة.

ثانيا، نعتقد اعتقادا راسخا أن أكثر الحلول الواعدة لأزمة بوروندي تكمن داخل المنطقة. ونثني على الجهود الدؤوبة التي بذلها الرئيس السابق مكابا لدعم الحوار بين الأطراف البوروندية وإصدار تقرير ووضع خريطة طريق. ونحيط علما بعقد مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا في وقت سابق من هذا الشهر. وعلى جماعة شرق أفريقيا الآن أن تقود الحوار بين الأطراف البوروندية على مسار ناجح. ونحن نثق بالتزام قادة شرق أفريقيا ويقظتهم في هذا الصدد، ولا سيما قادة أوغندا وكينيا وتنزانيا. ونشجع الاتحاد الأفريقي على استكشاف إمكانات زيادة المساعدة المقدمة إلى جماعة شرق أفريقيا في هذه العملية. وينبغي توجيه جميع الجهود إلى إيجاد زخم جديد لمواصلة المفاوضات والحوار.

ثالثا، يشكل إعلان رئيس بوروندي نكورونزيزا عن عدم سعيه لإعادة انتخابه في عام ٢٠٢٠ خطوة إيجابية، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الالتزام الجاد من جانب السلطات الوطنية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٠ وهي أمر ذو أهمية حاسمة للاستقرار الطويل الأجل وبناء الثقة فيما بين الناس. وندعو بوروندي إلى فتح الفضاء السياسي أمام مختلف المرشحين والأحزاب، فضلا عن ضمان استقلال اللجنة الانتخابية الوطنية. ويمثل تسجيل حزب ”المؤتمر الوطني من أجل الحرية“ في الأسبوع الماضي خطوة مشجعة جدا في هذا الصدد.

رابعا، في ضوء تركيز ألمانيا الاستراتيجي على الوقاية وتحقيق الاستقرار، نرحب بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام في تشكيلة بوروندي القطرية.

تتسم العلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن بالأهمية، وهي ليست علاقة في اتجاه واحد. وتعتبر الإحاطة التي قدمها يورغ لاوبر مثالا ممتازا على القيمة المضافة للعمل الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام.

تحترم ألمانيا سيادة بوروندي احتراما كاملا. ومع ذلك، نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن قلقنا العميق إزاء استمرار حالة حقوق الإنسان المتردية في بوروندي على مدى الأسابيع والأشهر الماضية، وهو ما عكسه أيضا أحدث تقرير للأمين العام لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (S/2018/1028). لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي الطويل الأجل من دون احترام حقوق الإنسان، التي تشكل أيضا جزءا هاما من جهود بناء السلام. ولهذا فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء إغلاق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوجمبورا، كدليل على عدم الاهتمام بالتعاون مع الآليات المتفق عليها دوليا. كما تابعنا بقلق شديد تعليق عمل المنظمات غير الحكومية الدولية. ولم يُعَدْ تسجيل عدد كبير من هذه المنظمات غير الحكومية وينوي العديد منها مغادرة البلد. وسيزيد ذلك من صعوبة رصد حالة حقوق الإنسان بفعالية على أرض الواقع ومن تضييق الحيز المتاح للجهات الفاعلة السياسية ووسائط الإعلام والمجتمع المدني.

وفي هذا الصدد، نرحب بالرصد من خلال بعثة مراقبة حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأفريقي ونشدد على أهمية مهامها ودورها. ونقدر أيضا أعمال التحقيق التي تضطلع بها لجنة التحقيق المعنية ببوروندي التابعة لمجلس حقوق الإنسان، ونتطلع إلى ما ستقدمه من معلومات مستكملة في الشهر المقبل. وندعو حكومة بوروندي إلى التعاون مع لجنة التحقيق.

وخامسا وأخيرا، أشار السيد لاوبر إلى نقص التمويل للأغراض الإنسانية. أود فقط أن أقول إن هذا الأمر أيضا بالغ الأهمية بالنسبة لنا. فقد زادت ألمانيا مساعدتها الإنسانية في بوروندي لتبلغ ١٥ مليون يورو في عام ٢٠١٨، مع التركيز على تقديم الدعم إلى المشردين داخليا واللاجئين. وللمساعدة الإنمائية القدر ذاته من الأهمية لحماية سكان بوروندي من المزيد من زعزعة الاستقرار. وقد أسهمت ألمانيا بمبلغ ٢٤ مليون يورو في عام ٢٠١٨ لكفالة توفير الخدمات الأساسية، بما فيها الخدمات الصحية والصرف الصحي.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات اليوم على ما قدموه من معلومات مستكملة عن الحالة في بوروندي.

ونرحب بجهود الرئيس السابق بنجامين مكابا وتفانيه في دعم الحوار بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا. ونتطلع الآن إلى جماعة شرق أفريقيا وحكومة بوروندي للمضي قدما بهذا المسعى. ونشجع المنطقة أيما تشجيع على مواصلة مشاركتها. إذ نعتقد أن دعم المنطقة حيوي لتحقيق الاستقرار في بوروندي. وأود فقط أن أقول إنني استمعت باهتمام بالغ إلى ما قاله بعض الزملاء بشأن هذا الأمر. وأود أن أقول لهم إنه ينبغي بالطبع ألا نبالغ في تقدير المخاطر، ولا يسعنا أيضا أن نقلل منها. ولا يحتاج أي عضو من أعضاء المجلس إلى تذكيرٍ بالعواقب الوخيمة الناجمة عن التوتر بين الجماعات الإثنية الذي شهدناه في المنطقة في الماضي. وإنما تشارك جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي في هذا المسعى لأن الاستقرار معرض للخطر. وكما قلت، ينبغي ألا نبالغ في تقدير المخاطر، وألا نقلل منها عند نظرنا في هذه المسألة.

إن تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في عام ٢٠٢٠ يكتسي أهمية حاسمة لتحقيق السلام والازدهار في بوروندي وفي جميع أنحاء المنطقة. يجب السماح للأحزاب بالقيام

بحرية بالحملات الانتخابية في الفترة التي تسبق الانتخابات. وفي ضوء ذلك، نرحب بتسجيل الأحزاب السياسية، كدليل على انفتاح الفضاء السياسي. وما زلنا نحيي قرار الرئيس بعدم الترشح في انتخابات عام ٢٠٢٠. وتكرر المملكة المتحدة دعوة الاتحاد الأفريقي حكومة بوروندي والأحزاب السياسية في ذلك البلد إلى العمل معا من أجل سير الانتخابات المقبلة بسلاسة. ونعتقد أن من المفيد أن يكون هناك تواصل بين الأمم المتحدة وحكومة بوروندي لتقديم معلومات بشأن أفضل السبل التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تدعم بوروندي في عمليتها الانتخابية.

إن استمرار ورود تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان أمر مثير للقلق البالغ. وكما يوضح تقرير الأمين العام لشهر تشرين الثاني/نوفمبر (S/2018/1028)، ظلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتلقى ادعاءات بارتكاب انتهاكات وتجاوزات خطيرة، بما في ذلك أعمال قتل، واختفاء قسري، وسوء معاملة، وحالات اعتقال واحتجاز تعسفيين، وأعمال تهديد وتقييد لحرية تكوين الجمعيات والتعبير والتنقل. ولذلك، من المقلق للغاية أن حكومة بوروندي قد قيدت سبل الإبلاغ، إذ طلبت إغلاق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٥ كانون الأول/ديسمبر. ويؤسفنا إغلاق المكتب، ونشجع حكومة بوروندي على مواصلة المحادثات مع فريق المنسق المقيم لتحديد الكيفية التي يمكن بها إلحاق خبراء وموظفو حقوق الإنسان بالفريق القطري، والمساعدة على تقديم معلومات بشأن هذا الجزء الهام من العمل. وكما أشار السفير لاوبر في بيان وافقت عليه حكومة بوروندي، ضمن أمور أخرى، فإن حقوق الإنسان تشكل جزءا أساسيا من بناء السلام. وعدم إقرارنا بذلك أو حتى ذكره ليس في مصلحة شعب بوروندي.

إن الفترة التي تسبق انتخابات عام ٢٠٢٠ حاسمة بالنسبة لبوروندي. وقد ذكرنا جميعا الاستقرار الراهن في بوروندي ورحبنا به، لكن عدم التصدي للانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان سيهدد ذلك الاستقرار، كما ستهدده الأزمة الإنسانية الحالية. ومع أخذ هذه الانتخابات في الاعتبار، نعتقد أنه من بالغ الأهمية أن تُبقي المنطقة والمجتمع الدولي الحالة قيد نظرهما. لذلك، نرى أنه ينبغي أن تظل بوروندي مدرجة في جدول أعمال المجلس.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يقدر وفد بلدي عقد هذه الجلسة والإحاطات التي قدمهما السيد ميشيل كافاندو، والسفيرة فاطمة محمد، والسفير يورغ لاوبر.

نود أن نبدأ بياننا بالإشادة بالإجراءات التي اتخذتها حكومة بوروندي فيما يتعلق بالانتخابات العامة المقبلة، بما في ذلك إعلان الرئيس نكورونزيزا عن عدم ترشحه، واعتماد خطة التنمية الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣.

ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي أن تكمل هذه الأهداف بتعزيز الحوار بين الأطراف البوروندية، الذي لا تشارك فيه جميع الأطراف المعنية بعدُ. ومن المهم أن نتذكر أن الحوار الشامل للجميع هو السبيل الوحيد لإحراز تقدم حقيقي صوب تحقيق السلام والمصالحة وتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي.

ونرى أن الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة المقبلة، المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠، يجب أن تكملها تدابير بناء الثقة اللازمة فيما بين جميع الأطراف السياسية والاجتماعية المعنية. ونعتقد أنه من الإيجابي أن تسعى خطة التنمية الوطنية، المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، إلى تعزيز تنمية المناطق الريفية في بوروندي على أساس الحكم الرشيد والإدارة المستدامة للبيئة واستخدام الأراضي استخداماً مخططا.

وفي هذا الصدد، فإن الدعم الذي بوسع لجنة بناء السلام أن تقدمه في هذا السياق مهم، مثلما ذكر السفير لاوبر، بهدف تحقيق اقتصاد مستدام. كما أن الجهود التي تبذلها لجنة

بناء السلام فيما يتعلق بتشجيع الحوار بشأن هذه المسألة بين الحكومة والمؤسسات الدولية والشركاء تتسم بالأهمية.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ مع القلق استمرار ورود تقارير عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وعلى غرار الممثلين الآخرين، نعتقد أن القرار الذي اتخذته الحكومة بإغلاق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بصورة نهائية لا يساعد على بلوغ الهدف المتمثل في توفير الضمانات الكاملة لجميع الجهات الفاعلة البوروندية بممارسة حقوقها الأساسية بحرية. ونعتقد أن من المهم التوصل إلى نقاط تقارب وتسوية الخلافات التي تحول دون وجود المفوضية في البلد.

ولا تزال الحالة الإنسانية تشكل مصدر قلق عندما نرى استمرار وجود اللاجئين البوروندیين في العديد من البلدان المجاورة. ونعتقد أن على الحكومة أن تتخذ إجراءات بشأن تلك المسألة، بدعم من المجتمع الدولي.

ولذلك، نعتقد أن من المهم أن يواصل المجلس رصد التطورات في البلد ودعمها وأن تواصل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان المجاورة تقديم مساعدتها ودعمها من أجل تعزيز قدرة بوروندي على تحقيق أهدافها ومواجهة التحديات المقبلة، بما في ذلك إجراء انتخابات شفافة وشاملة للجميع وذات مصداقية في عام ٢٠٢٠.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكر السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي؛ والسفيرة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطاتهم الإعلامية.

يسود حاليا الهدوء والاستقرار في بوروندي عموما. وتقوم حكومة بوروندي بتنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة بنشاط، مما يدفع العملية السياسية إلى الأمام ويشجع المصالحة بين المجموعات السياسية في البلد. وقد أعدت خارطة طريق للتحضير للانتخابات العامة في عام ٢٠٢٠ وأنشأت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وترحب الصين بشروع اللاجئين البوروندیين أيضا في العودة إلى ديارهم. ونهنئ بوروندي على انتخابها في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

إن بوروندي بلد مهم في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وتشهد التطورات المذكورة أعلاه بشكل كامل على قدرة والتزام حكومة بوروندي وشعبها الأكيد بحل المسائل السياسية الداخلية للبلد والحفاظ على السلام والاستقرار الوطنيين بمفردهما. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعترف تماما بالجهود التي تبذلها الحكومة البوروندية للحفاظ على السلام والاستقرار في البلد. وفي هذا السياق، تود الصين التأكيد على النقطتين التاليتين.

أولا، ينبغي لنا أن نحترم سيادة بوروندي واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وأن ندعم بشكل حقيقي صلاحيات حكومة بوروندي في تولي مسؤولية إدارة الشؤون الداخلية للبلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر نظرة شاملة وحيادية وموضوعية إلى الحالة الراهنة في بوروندي وأن يسهم بشكل بناء في تحقيق الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل في البلد وفي المنطقة بأسرها. وترحب الصين بالجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، للتوسط في العملية السياسية في بوروندي. ونأمل أن تواصل هذه المنظمات الإقليمية تعزيز المشاركة والتشاور مع الحكومة البوروندية وتقديم المساعدة إلى الحكومة، حسب الحاجة.

وتلاحظ الصين أن الحكومة البوروندية قد ذكرت مرارا وتكرارا أن الحالة في بوروندي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين وأن المسألة ينبغي ألا تظل مدرجة في جدول أعمال المجلس. وينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب لرغبة ممثلي بوروندي

وأن يجري التعديلات اللازمة على الفور في ضوء التطورات الأخيرة بهدف توجيه رسالة إيجابية.

ثانيا، ينبغي أن نواصل زيادة تقديم المساعدات الإنسانية والدعم الاقتصادي لبوروندي. وتحيط الصين علما أنه خلال السنوات الأخيرة، بدأ اللاجئون البوروندیون في الخارج العودة إلى البلد بأعداد كبيرة. وقد يصل عدد العائدين إلى الذروة في عام ٢٠١٩. ونأمل أن يوفر المجتمع الدولي المساعدات اللازمة وفي الوقت المناسب، لمساعدة الحكومة البوروندية على استيعاب اللاجئين العائدين.

تشكل التنمية ضمانة للسلام. ونأمل أن يفي المجتمع الدولي والشركاء الدوليون بالتزاماتهم في الوقت المناسب، تمشيا مع الخطط الإنمائية للحكومة البوروندية، ويركزون على دعم الزراعة والبنية التحتية والتعليم وحماية البيئة وما إلى ذلك. وندعو المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية إلى استئناف التعاون الاقتصادي مع بوروندي ومساعدتها في تحقيق التنمية في أقرب وقت ممكن. وتشيد الصين بالجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم الجهود المستمرة لإعادة بناء بوروندي وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وكداعم مؤيد لعملية السلام في بوروندي، تقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في مساعدة بوروندي على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام والمراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة على إحاطاتهم الإعلامية.

أود أن أتناول ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، فيما يتعلق بالحالة الداخلية في بوروندي، فإننا نرحب بالنية المعلنة بشكل متكرر للرئيس نكورونزيزا بعدم الترشح في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠. وفي الوقت نفسه، لا نزال قلقين بشأن بعض المسائل. وتتفق المنطقة والمجتمع الدولي على الهدف المتمثل في إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ذات مصداقية وعادلة وشاملة وحرة في عام ٢٠٢٠. ولهذا الغرض، فإننا نشدد مرة أخرى على ضرورة اتباع خارطة طريق شاملة قائمة على توافق الآراء، وأهمية احترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الموضوعي الذي اضطلع به السيد مكابا، الميسر السابق للحوار بين البوروندیين، الذي شرعت فيه جماعة شرق أفريقيا. ونحن نتفق مع هذا الرأي. ومن المؤسف أن الحكومة البوروندية رفضت المشاركة في الجولة الأخيرة من الحوار، رغم حقيقة أن العديد من الاختلافات في الرأي لا تزال قائمة ونحن نقترب من نهاية العملية.

وسيكون احترام حرية الأحزاب المعارضة جزءاً أساسياً من العملية الانتخابية. ونرحب بأن الحزب الجديد من الخصم الرئيسي، أغاثون رواسا، قد تم الاعتراف به رسمياً. وهذا تطور إيجابي لا يمكن إنكاره.

وللأسف، لا تزال حالة حقوق الإنسان في بوروندي مصدر قلق بالغ. إننا نشعر بقلق خاص لأنه لا يزال هناك عدد كبير من الاعتقالات والاحتجاز التعسفي والتهديدات والقيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير وحرية التنقل، كما أفادت لجنة التحقيق، وكذلك أحدث تقرير للأمين العام (S/2018/1028). وفي هذا السياق الصعب، نشجب على وجه الخصوص القرار المتعلق بإغلاق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وندعو الحكومة إلى إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان وتكثيف الحوار بهدف استئناف التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة.

ومن المنظور الاجتماعي والاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بخطة التنمية الوطنية، من الضروري تعميق وتكثيف الحوار مع مختلف شركاء التعاون. وبالتأكيد تقف بلجيكا على أهبة الاستعداد للقيام بذلك. وأود أيضا أن أشدد على مشاركة جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية، ولا سيما النساء والشباب والمجتمع المدني. ولهذا السبب، نشعر بالقلق إزاء التدابير التي اتخذتها الحكومة البوروندية لتعليق عمل المنظمات غير الحكومية الأجنبية، الأمر الذي أدى بدوره إلى مغادرة بعض المنظمات غير الحكومية.

ثانياً، على المستوى الإقليمي، فإننا نلاحظ تطورات عرضية عديدة لا تقل أهمية. ويبدو أن أحدث تقرير لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/1133) يشير إلى أن أنشطة بعض الجماعات المتمردة البوروندية في كيفو الجنوبية آخذة في الازدياد. ويشير التقرير أيضا إلى بوروندي في سياق تجنيد المقاتلين ونقل الأسلحة والذخيرة والمقاتلين. كما أشير إلى التقارير التي تشير إلى حوادث عبر الحدود مع رواندا. وعلى الرغم من أن سبب هذه الحوادث ليس واضحًا دائمًا، فإنها قد تزعزع استقرار المنطقة. وبالإضافة إلى الحوادث العابرة للحدود، فإن مشكلة اللاجئين البوروندیين المستمرة تتطلب أيضا التوصل إلى حل إقليمي دائم.

ثالثا، فيما يتعلق بأهمية المنطقة، تتطلب المشاكل الإقليمية إيجاد حلول إقليمية. ولهذا السبب، نؤيد قيادة قوية ومتزايدة من جانب جماعة شرق أفريقيا، فضلا عن المشاركة الكبيرة للاتحاد الأفريقي وغيره من الضامنين لاتفاق أروشا. إن القيادة القوية داخل المنطقة شرط أساسي لحل الأزمة الحالية، لكن التزام السلطات البوروندية أمر حيوي أيضا.

ولذلك فإننا ندعوها إلى إبداء انفتاح مجد ومواصلة الحوار من دون شروط مسبقة.

وأخيرا، فإننا ما زلنا مقتنعين بأن مجلس الأمن يمكنه، بل يجب عليه، أن يسهم في هذا النقاش، طالما أنه لم يتم حل الأزمة تماما. وكما قلت، فإنه لا تزال للحالة في بوروندي تداعيات على المنطقة برمتها. ونثني على مقترح الأمين العام، في ذلك الصدد، بتقديم قائمة خيارات إلى المجلس فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في بوروندي. ويجب على المجلس أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

السيد ميليوس (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر المبعوث الخاص للأمين العام مايكل كافاندو؛ والسفير يورغ لاوبر، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام؛ والسفيرة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

أود أن أركز مداخلتي على ثلاث مسائل: أولا، العملية السياسية؛ وثانياً، حالة حقوق الإنسان؛ وثالثا، الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

فالحالة السياسية ما زالت تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا، خاصة وأن موعد الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠ يقترب. وخطر زيادة تصعيد العنف والتوترات العرقية لا يزال قائما، ودور السلطات البوروندية هو ضمان أن تكون العملية الانتخابية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع شمولا حقيقيا.

إن للحالة السائدة في بوروندي تداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي. وتظل بولندا تتمسك بالموقف الذي يتمثل في أن الدعم الإقليمي المنسق لحل الأزمة أمر بالغ الأهمية. ونأمل في قيادة جماعية ووحدة هدف للحيلولة دون تجدد العنف في بوروندي. وتثني بولندا على جميع الجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا والميسر، بنجامين مكابا، لتيسير إجراء الحوار فيما بين الأطراف البوروندية، وتأمل في أن تؤدي هذه العملية إلى خارطة طريق تحظى بقبول واسع النطاق تمهد الطريق لإجراء انتخابات

رئاسية سلمية وذات مصداقية – المقرر إجراؤها في منتصف عام ٢٠٢٠ – بروح ونص اتفاق أروشا للسلام والمصالحة.

ويظل يساورنا القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في بوروندي، التي يمكن أن تقوض أي مبادرة للمصالحة والسلام والعدالة. إن بولندا تدعم جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة لتحقيق تحسن فعلي في الحالة في الميدان في ذلك الصدد. وتدعو بولندا حكومة بوروندي مرة أخرى إلى اتخاذ خطوات ملموسة لاستعادة التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولجنة التحقيق المعنية ببوروندي التابعة لمجلس حقوق الإنسان. ونحث السلطات البوروندية، في الوقت نفسه، على تحسين الحكم الرشيد، وكفالة حرية وسائط الإعلام وفتح الحيز الديمقراطي قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠.

وقد أثر المأزق السياسي المستمر كذلك تأثيرا سلبيا على الاقتصاد والحالة الإنسانية في البلد. ونحن نثني على الجهود التي تبذلها تشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام من أجل تحقيق تحسن مستدام في حياة المجتمع البوروندي. وترحب بولندا، في الوقت نفسه، بمواصلة عملية إعادة توطين اللاجئين بموجب الاتفاق الثلاثي مع تنزانيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. غير أننا نؤكد على أن هذه العملية ينبغي أن تكون طوعية وأن تنبني على الخيارات الفردية.

وفي الختام، لا تزال بولندا تعتقد أن اتفاق أروشا للسلام هو الأداة الرئيسية لتحقيق السلام والاستقرار في بوروندي وفي منطقة البحيرات الكبرى برمتها. ومن المهم للغاية معالجة التحديات الراهنة، في مواجهة تجدد التوترات والجمود في الحوار الشامل للجميع، على أساس مستدام وتمكين الانتخابات المزمع عقدها في عام ٢٠٢٠ في ظروف مرضية. وفي ذلك السياق، فإن الحالة في بوروندي تتطلب باستمرار اهتماما خاصا من مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد ميشيل كافاندو، والسفيرة فاطمة محمد، والسفير لاوبر على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة عن الحالة الراهنة في بوروندي.

تلاحظ الجمهورية الدومينيكية بقلق الحالة الإنسانية الراهنة في بوروندي. فعلى الرغم من الأخبار الإيجابية، مثل التحسن الذي طرأ على مستويات سوء التغذية، فإن الملايين من الناس، بمن فيهم ٣ ملايين طفل، لا يزالون يعانون انعدام الأمن الغذائي. وبالمثل، فإن تفشي وباء الكوليرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعرض بوروندي بدرجة كبيرة لخطر الوباء، مع الإبلاغ بالفعل عن أكثر من ١٤٠ حالة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. فمن المهم أن ألا نغفل عن الحالة. ونعتقد أنه يجب التصدي لتفشي الوباء بشكل جاد في مراحله الأولى، بدعم من القطاعات المعنية، بغية منع المزيد من الانتشار.

وعلى الرغم من أن عدد اللاجئين والأشخاص الذين يلتمسون اللجوء قد انخفض، فإن المنظمة الدولية للهجرة تقدر أن حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين البوروندين، معظمهم من المشردين بسبب الكوارث الطبيعية، لا يزالون يعيشون في الملاجئ، مما يدل على الحاجة إلى معالجة أسباب تدفقات الناس تلك والحلول الممكنة لها، مع النظر على النحو الواجب وبصورة منهجية في الأثر الرهيب للكوارث المتصلة بالمناخ. فإننا بذلك لا نسهم في بناء سلام دائم في بوروندي فحسب، بل في الأسس اللازمة للتنمية، المبنية على القدرة على الصمود والاستدامة، التي من شأنها أن تفضي إلى عودة أولئك الأشخاص إلى ديارهم واستعادة سبل كسب رزقهم. وكما حث المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من الضروري كذلك زيادة الاستثمار في البلدان المضيفة بهدف إيلاء الأولوية لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان في بوروندي تبعث على القلق، لا سيما في ضوء مزاعم بحالات تخويف لأعضاء المعارضة واستمرار تقييد الحريات المدنية، مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتنقل. وفي ذلك الصدد، فإن إيقاف المنظمات الدولية غير الحكومية عن العمل مؤخرا، الأمر الذي أوجد ثغرات في المعونة التي تتلقاها أكثر الفئات السكانية البوروندية حرمانا وضعفا، يشكل أمرا مثيرا للقلق بوجه خاص.

ونرحب بتخصيص صندوق بناء السلام ٧,١ ملايين دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لتوسيع نطاق الحيز السياسي وتعزيز الحكومة الجديدة، مع وجود مشروعين يهدفان، في جملة أمور، إلى تمكين الوسيطات والجماعات النسائية والشباب باعتبارهم عناصر فاعلة رئيسية في إرساء الأمن المجتمعي والتماسك الاجتماعي والعمليات السياسية، فضلا عن تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد. ونحن على اقتناع بأن المشاركة الفعالة للمرأة والشباب أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار والسلام في بوروندي. ولذلك، فإننا نحث حكومة بوروندي على المضي قدما بالتحضير للعملية الانتخابية في عام ٢٠٢٠، مع إعطاء الأولوية لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، واحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة.

ويمكن لبوروندي ويجب عليها الاستفادة من العملية الانتقالية الديمقراطية الحالية للتحرك صوب الاستقرار الذي يستحقه مواطنوها. ونشجع، في ذلك الصدد، استئناف الحوار السياسي الداخلي.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، أود أن أتقدم بالشكر للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد ميشيل كافاندو؛ والسيدة فاطمة محمد، المراقب عن الاتحاد الأفريقي؛ والسيد يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة. وأود خلال بياني هذا أن أتطرق إلى ثلاثة مواضيع.

أولا، الشق السياسي. منذ التوترات السياسية وأحداث العنف التي شهدتها جمهورية بوروندي في عام ٢٠١٥، والوضع السياسي فيها بدأ يتدرج نحو الهدوء النسبي. فشهدنا في عام ٢٠١٨ تطورات سياسية هامة، تمثلت في، أولا، إجراء استفتاء على الدستور في أيار/مايو ٢٠١٨، في أجواء سادها الهدوء الأمني والسياسي؛ ثانيا، إعلان الرئيس نكورونزيزا عن نيته عدم الترشح في الانتخابات الرئاسية القادمة في عام ٢٠٢٠؛ ثالثا، الإعلان عن خريطة طريق لإجراء انتخابات رئاسية في عام ٢٠٢٠، وبدء الاستعدادات لها من قبل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ رابعا، عزم حكومة بوروندي تمويل الانتخابات عام ٢٠٢٠ بميزانية وطنية تماما، وعزمها كذلك على إجراء حوار وطني شامل بين جميع أطياف الشعب البوروندي.

وكل ما تقدم يعد خطوات إيجابية هامة نتطلع إلى أن تترجم على أرض الواقع وعلى وجه السرعة لكي تحقق تقدما ملموسا لشعب بوروندي، وتسود حالة الهدوء النسبي الحالية في البلد إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية التي نأمل أن تعقد بمشاركة جميع فئات شعب بوروندي وكافة الأحزاب السياسية، وأن تكون انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، تتحقق فيها حرية التعبير ومشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك شريحة الشباب والمرأة والمنظمات الإقليمية والدولية.

وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالجهود التي تبذل من قبل الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا للتوصل إلى حل سلمي للأوضاع السياسية والأمنية في بوروندي من خلال حوار شامل على أساس اتفاق أروشا. ونرحب أيضا بمشاركة حكومة بوروندي في اجتماع قمة جماعة شرق أفريقيا التي عقدت في ١ شباط/فبراير ٢٠١٩. ونثمن كذلك جهود التيسير والوساطة التي يقودها الرئيس الأوغندي موسيفيني والسيد بنجامين مكابا في عملية الحوار السياسي. ونتقدم بالشكر للسيد مكابا،

بعد انتهاء ولايته كميسر على الجهود الحثيثة التي يذلها خلال السنوات الثلاث الماضية. ونتمنى له التوفيق في مهامه القادمة.

وما من شك في أن تعاون حكومة بوروندي مع المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، والدول المجاورة لها، أمر هام لتحقيق الاستقرار المنشود، ويعتبر كذلك أحد مقومات الحل المستدام قبل موعد الانتخابات الرئاسية. فنحن على يقين تام بأن الحوار السياسي بين الأطراف البوروندية هو مسار هام من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في تيسير العملية السياسية، بالإضافة إلى عودة القادة السياسيين الذين كانوا في المنفى والإفراج عن السجناء السياسيين الذين اعتقلوا بالتزامن مع أحداث العنف في عام ٢٠١٥، ودعم عملية عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم وتوطينهم. وجميع هذه الخطوات هامة وضرورية لاستقرار الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية.

ونود الإشارة إلى نتائج مؤتمر القمة الثاني والثلاثين للاتحاد الأفريقي المعقود في الأسبوع الماضي في أديس ابابا، وما أقره الاتحاد الأفريقي بشأن بوروندي في أعقاب عودة السلام والاستقرار، والترحيب بجهود حكومة بوروندي في الإعداد لانتخابات حرة وديمقراطية في عام ٢٠٢٠، وإنشاء آليات وطنية للإعداد للانتخابات ولجنة للتحقيق والمصالحة، وفقا لاتفاق أروشا لعام ٢٠٠٠.

ثانيا، فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية والإنسانية، تتسم الحالة الأمنية في جمهورية بوروندي بالهدوء العام، وهي آخذة في التحسن بالرغم من بعض حوادث العنف واستمرار أنشطة الجماعات المسلحة في بعض المناطق. ونود أن نعرب عن الأمل في أن تستمر الحالة الأمنية على ما هي عليه وأن تغتنم الحكومة البوروندية هذه الحالة الأمنية المستقرة لتكثيف جهود الحوار الوطني والجلوس مع كافة الأطراف السياسية على طاولة الحوار لضمان إجراء انتخابات ٢٠٢٠ بصورة آمنة وخالية من أعمال العنف وذات مصداقية.

أما فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية في جمهورية بوروندي، فعلى الرغم من تحسنها مقارنة بالعامين الماضيين وانخفاض نسبة من هم بحاجة إلى الأمن الغذائي، فإنها لا تزال تدعو للقلق بسبب استمرار أعمال العنف التي تعد انتهاكا لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي، وندعو إلى وقفها ومحاسبة مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة.

وأود أن أشيد باستمرار العودة الطوعية للاجئين البوروندين إلى ديارهم. ونؤكد على ضرورة تكثيف جهود وأنشطة الحكومة الخاصة بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين العائدين، واستمرار توفير الضمانات اللازمة لعودة اللاجئين إلى ديارهم ومناطقهم.

ثالثا وأخيرا، قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن عملية إشراك الشعوب في جهود التنمية والإصلاح عامل رئيسي وهام لتطوير المجتمعات والنهوض بها نحو مستقبل آمن ومشرق. ونتطلع إلى تكريس مفاهيم التعاون الحقيقي بين فئات المجتمع البوروندي وتحقيق المنفعة المتبادلة وإشراك كافة مكونات الشعب البوروندي في عملية صنع القرار، بما في ذلك الشباب والنساء.

وختاما، نتطلع إلى أن تحقق حكومة بوروندي نتائج إيجابية في خططها الإنمائية المستقبلية، وتطوير اقتصاد بوروندي، وأن تسهم تلك الخطط في استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية بشكل أكبر ودائم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لغينيا الاستوائية.

نشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ميشيل كافاندو، على إحاطته الإعلامية الوافية عن الحالة في بوروندي. ونحن ممتنون أيضا لحضور سعادة السيدة فاطمة كياري محمد،

المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة ومشاركتها وبيانها، وكذلك لرئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، السفير يورغ لاوبر.

وإننا نقدر جهود وأعمال السيد بنجامين مكابا، الميسر للحوار بين الأطراف البوروندية، الذي قُدم تقريره النهائي في مؤتمر القمة الإقليمي لجماعة شرق أفريقيا، الذي تزامن مع نهاية فترة ولايته. ونأمل أن يتابع ذلك العمل فخامة السيد يويري موسيفيني، رئيس أوغندا، الرئيس الحالي لجماعة شرق أفريقيا، بغية مواصلة دعم الحوار بين البوروندیين قبل الانتخابات المقبلة المقرر عقدها في عام ٢٠٢٠.

وكدولة عضو في الاتحاد الأفريقي، وعضو غير دائم في مجلس الأمن، نحن نعتقد، كما أننا مقتنعون، بأن احترام النظام والدستور لكل بلد يحدد ويصون ما هي عليه الدول الحديثة اليوم، مما يضمن الاستقرار والتعددية.

ونحن نقدر الجهود التي بذلها أصحاب المصلحة المعنيين، مما أدى إلى توقيع خريطة طريق كايانزا للانتخابات العامة لعام ٢٠٢٠، وتعيين الأعضاء الجدد في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ونشجع الحكومة وجميع المعنيين على مواصلة تعزيز الحوار بين الأطراف البوروندية، بغية تولي البوروندیين أنفسهم زمام الأمور في هذه العملية.

وفي هذا السياق، يجب أن نقر بأنه في بوروندي اليوم، هناك عودة إلى الحالة الطبيعية بعد التوترات التي أعقبت انتخابات ٢٠١٥. وفي الوقت الحاضر، لدى بوروندي مؤسسات منتخبة ديمقراطيا في جميع أنحاء البلد. وسيتم تجديدها بنفس الطريقة في انتخابات ٢٠٢٠، التي تجرى الأعمال التحضيرية لها في جو من الهدوء والطمأنينة. وينبغي لنا في هذه المرحلة أن نعرب عن ارتياحنا للإرادة السياسية القوية التي أبدتها حكومة بوروندي بتمويل جميع نفقات انتخابات ٢٠٢٠، لتدلل بذلك على الرغبة في تولي زمام الأمور بشأن الانتخابات.

وأود أيضا أن أشير إلى أن الثانية مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الثاني والثلاثين الذي عقد مؤخرا في أديس أبابا، قد أثنى على الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي في الاستعداد لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية وسلمية في عام ٢٠٢٠ بإنشاء آليات مناسبة وفقا لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة. وأثنى أيضا على قرار الرئيس نكورونزيزا على عدم الترشح في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠ على الرغم من عدم وجود عقبات قانونية أمام ذلك.

وتعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن تقديرها لروح المصالحة والتسامح السائدة حاليا في بوروندي بعد عودة خمسة زعماء سياسيين من المنفى، بمن فيهم الرئيس السابق سيلفستر انتيبانتونغانيا، والنائب الثاني للرئيس السابق، أليس انزوموكوندا، من بين آخرين بدعوة من السلطات وبتوفر ضمانات على أمنهم وحمايتهم.

وتُعدُّ هذه الحقائق معا، إلى جانب الإفراج في العام الماضي عن أكثر من ٢ ٠٠٠ سجين بمن فيهم المتمردون الذين شاركوا في المظاهرات العنيفة في عام ٢٠١٥، ومساهمة بوروندي بأكثر من ٦ ٠٠٠ فرد في بعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وعودة ٢١٠ ٠٠٠ من اللاجئين منذ عام ٢٠١٦ وحتى الآن، أدلة حقيقية وملموسة على التطور الإيجابي للحالة في هذا البلد في منطقة وسط أفريقيا. وبالمثل، فإن الاعتراف بحزب المؤتمر الوطني للحرية بقيادة أغاثون رواسا دليل آخر على تحسُّن إيجابي مؤكد للحالة في بوروندي.

وتشعر جمهورية غينيا الاستوائية بالارتياح كثيرا للحالة الراهنة في بوروندي. ويجب أن يحفز السلام والهدوء السائدان حاليا في ذلك البلد مجلس الأمن على النظر بجدية في رفع بوروندي من جدول أعماله.

وتدعم غينيا الاستوائية جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد مخرج سلمي من حالات النزاع من خلال الالتزام ببناء

مجتمعات سلمية مستقرة وتنعم بالرخاء تسود فيها المصلحة الوطنية والتعايش الاجتماعي وتكتسي فيها المؤسسات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتسم بالشفافية والنزاهة وشمول الجميع أهمية بالغة. وبالتالي، فإننا ندعم دائما أي مبادرة تهدف إلى توطيد السلام والعودة إلى الشرعية الدولية وتعطى فيها الأولوية للتفاوض والتوصل إلى نهاية سلمية للنزاع.

ونغتنم هذه الفرصة لكي ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم القوي للحكومة والأطراف المعنية الأخرى في وضع تدابير بناء الثقة على نحو يكفل تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية تلتزم بالدستور، ووضع خريطة طريق للانتقال السلمي للسلطة بعد انتخابات عام ٢٠٢٠ في بيئة من السلام والمصالحة الوطنية.

ختاما، ترحب جمهورية غينيا الاستوائية بإطلاق خطة بوروندي للتنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٧، والتي يُعدُّ تنفيذها عنصرا حاسما لتحقيق التنمية المستدامة في بوروندي في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

ونهنئ بوروندي على انتخابها عضوا في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الثاني والثلاثين الذي عقد مؤخرا في أديس أبابا.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد شينغيرو (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، سيدي، أود في البداية أن أهنئكم شخصيا وكذلك بلدكم، غينيا الاستوائية، على انتخابكم عن جدارة لتولي الرئاسة الدورية لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونحن ممتنون جدا لقيادة بلدكم الفريدة في الدفاع عن مصالح أفريقيا، وللجهود التي تبذلها لضمان احترام المجلس لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ويشرفني أن أعرب عن الشكر ذاته إلى أعضاء المجلس الآخرين على بذل قصارى جهودهم لتعزيز احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بمواصلة معالجة الوضع في بوروندي في إطار المجلس منذ عام ٢٠١٥. وليس من غير المناسب أن أعرب مرة أخرى عن أسفي لاستمرار تمسك عدد من الوفود – على الرغم من أقليتها المؤكدة – بموقفها الثابت نفسه على مدى أكثر أربع سنوات عوضا عن النظر إلى الحالة في بوروندي بقدر من الموضوعية والتبصر.

ولا يسعني إلا أن أشكر زميلي السفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على جهوده البناءة في هذه المناقشة. ونعيد تأكيد دعمنا الكامل للتعاون مع السيد لاوبر.

وأود أيضا أن أشكر زميلتي السفيرة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، على الإحاطة البناءة للغاية التي أسهمت بها في هذه المناقشة. وأود أن أشجع على مشاركتها من وقت لآخر في المستقبل في مناقشات المجلس بشأن الحالة في بوروندي.

وأود أيضا أن أتوجه من خلالكم، سيدي الرئيس، بالشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، السيد ميشيل كافاندو، على إحاطته بعد ظهر اليوم.

إن الغرض من بياني بعد ظهر هذا اليوم هو أن أتشاطر معكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس لمحة عامة عن التطورات الجديدة التي حدثت في مختلف المستويات منذ الجلسة الأخيرة للمجلس بشأن الحالة في بوروندي، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8408).

فعلى الصعيد السياسي، لا يزال مسار السلام والمصالحة وتعزيز الديمقراطية في بوروندي إيجابيا منذ عام ٢٠١٧. واستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠١٨ وخلال الشهرين الأولين من عام ٢٠١٩. ويستمر تدريجيا وضع الآليات الوطنية اللازمة لتنظيم انتخابات سلمية في عام ٢٠٢٠. وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ أصدر رئيس الدولة دستورا يعزز الإنجازات الديمقراطية والسيادة الوطنية والكرامة والمصالحة والوئام الوطني وشمول الجميع.

وشُكّلت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وتم تشغيلها بالفعل. ونُظّم حوار بين الأحزاب السياسية المعتمدة بطريقة شاملة للجميع من حيث الانتماء السياسي والإثني والجنساني لأجل التوصل إلى اتفاق بشأن خريطة طريق كايانزا المفضية إلى إجراء انتخابات سلمية في عام ٢٠٢٠. وفي السياق نفسه، بدأت مناقشات شاملة بشأن المشروع المنقح لقانون الانتخابات وتم تحليل الوثيقة على مستوى مجلس الوزراء. ويهدف إصلاح قانون الانتخابات إلى تكييفه مع الدستور الجديد الصادر في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويتمثل الهدف النهائي في أن يؤدى القانون الانتخابي إلى تنظيم انتخابات شفافة وسلمية في عام ٢٠٢٠.

وعلى مستوى الميزانية، قرر الشعب البوروندي تولي زمام العملية الانتخابية بنفسه من خلال تمويلها محليا دون اللجوء إلى الموارد الخارجية، التي غالبا ما تكون مشروطة ولا يمكن التنبؤ بها.

وعلى الصعيد التنظيمي، سيتم القيام بكل شيء لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية وسلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع، وهو ما من شأنه أن يشكّل ضمانة للاستقرار السياسي في بلدنا. ومنذ بداية عام ٢٠١٨، ما فتئت حكومة بوروندي تبدي إيماءات تنم عن حسن النية بهدف تهيئة جو من الهدوء في البلد.

ودون أن أطيل عليكم، أود أن أشدد على التصريحات المتكررة الصادرة عن رئيس الدولة بشأن قراره بعدم الترشح في انتخابات عام ٢٠٢٠، بالرغم من أن له كل الحق في ذلك في إطار الدستور الحالي. ويمكن لهذه البادرة السياسية والديمقراطية البالغة الأهمية أن تكون مثالاً يحتذى في المنطقة دون الإقليمية وفي أماكن أخرى.

وسيكون نقل السلطة من رئيس منتهية ولايته أكمل فترته إلى الرئيس الذي سيتولى المنصب في عام ٢٠٢٠ لحظة فارقة في التاريخ السياسي لبوروندي، لأن هذه ستكون المرة الأولى منذ استقلال بلدنا، في عام ١٩٦٢، التي يتمكن فيها رئيس منتخب ديمقراطياً من إتمام ولايته الدستورية دون أن يُغتال، مثلما حدث في عام ١٩٩٣ عندما قُتل الرئيس ملكيور نداداي بعد ١٠١ يوم فقط في السلطة في جريمة خسيسة.

ويندرج إطلاق سراح أكثر من ٢ ٠٠٠ سجين في العام الماضي، الأمر الذي أبرزتموه، سيدي الرئيس، بصفتكم الوطنية، والذي شمل المشاغبين والمتمردين من الشباب الضالعين في أحداث عام ٢٠١٥، أيضاً في الاتجاه السائد للمصالحة والتماسك الاجتماعي والتسامح السياسي في البلد.

وفيما يتعلق بالحوار بين الأطراف البوروندية، يود وفد بلدي أن يُذكر بأن الحوار ثقافة وفضيلة أساسية مترسخة في حياة شعب بوروندي. ولم تعد هناك حاجة للجهات الفاعلة الخارجية للقيام بدور قيادي في هذه العملية، الخاصة بنا تماما. ومن الواضح أن الانتهاء من الحوار، الذي أجرته حتى الآن المنطقة دون الإقليمية، لا يعني نهاية الحوار بشأن العملية الانتخابية. وستستمر المشاورات السياسية الراهنة الجارية في بوروندي بين الأحزاب السياسية المسجلة بروح وطنية ومنفتحة وبناءة، حتى الاختتام الناجح للعملية.

وفيما يتعلق بالأمن، فإن الحالة في بوروندي هادئة ومستقرة وتحت السيطرة بشكل كامل. وهذا الاتجاه لا رجعة فيه. وعلى غرار عام ٢٠١٧، اتسم عام ٢٠١٨ بحالة أمنية مرضية إلى حد كبير في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، باستثناء بعض الحالات

الفردية لوقوع جرائم عادية، بطبيعة الحال، مثلما يمكن أن يحدث أيضاً في البلدان الأخرى، بما فيها الدول الممثلة هنا.

وبفضل هذا السلام والاستقرار، الذي استعدناه بتكلفة عالية، رحب مؤتمر القمة الثاني والثلاثون لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي، المعقود في ١٠ و ١١ شباط/فبراير في أديس أبابا، بالجهود التي تبذلها حكومة بوروندي في عملية التحضير لانتخابات عام ٢٠٢٠، والتي تشمل إنشاء آليات وطنية تستهدف، في جملة أمور، التحضير لتلك الانتخابات فضلاً عن لجنة الحقيقة والمصالحة، تمشياً مع اتفاق أروشا لعام ٢٠٠٠. ورحّب مؤتمر القمة أيضاً بالقرار الأنموذجي لرئيس الدولة بالتنازل طوعاً عن حقه الدستوري في خوض انتخابات عام ٢٠٢٠.

وكرر مؤتمر القمة أيضاً نداءاته العديدة إلى الاتحاد الأوروبي لرفع الجزاءات الانفرادية المفروضة على بوروندي. وهذه جزاءات لاأخلاقية ذات دوافع سياسية، تم فرضها في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وواجب التضامن الدولي. والتجديد شبه التلقائي للجزاءات كل سنة، دون مراعاة التقدم الملحوظ الذي أحرز منذ عام ٢٠١٥، يجب أن يتوقف مهما كانت طريقة التفكير لإعطاء فرصة للحوار الصريح والصادق الرامي إلى استئناف التعاون المفيد لجميع أطرافه والقائم على الاحترام.

أنتقل الآن إلى مساهمة بوروندي في عمليات حفظ السلام وفي مكافحة الإرهاب على صعيد القارة. إن بوروندي تساهم بأكثر من ٦ ٠٠٠ جندي في عمليات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، لا سيما في الصومال وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب تقدير العمل الجدير بالثناء الذي يضطلع به جميع حفظة السلام التابعون لنا، الذين اختاروا طوعاً التضحية بحياتهم لإنقاذ حياة الآخرين، بعيداً عن بلدانهم الأصلية وفي ظروف عدائية للغاية، حق قدره.

ومن بين أمور أخرى، يجب أن نمتنع عن توفير أي معاملة تفضيلية لقواتنا كأداة للضغط السياسي. وينبغي أن تكون القدرة التشغيلية في سياق تنفيذ ولايات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المعيار الرئيسي لتقييم الجنود في بعثات حفظ السلام.

وستظل بوروندي، التي انتخبت للتو عضواً في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ملتزمة التزاماً عميقاً، جنباً إلى جنب مع الدول الأخرى، بتعزيز السلام عن طريق إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قراركم بالنظر في هذه المسألة الهامة خلال فترة رئاستكم، قرب نهاية الشهر، في ٢٧ شباط/فبراير، على ما أعتقد. وهذه الثقة المتجددة التي تضعها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في بوروندي دليل جديد على مصداقية الدبلوماسية البوروندية ودورها المتزايد في صون السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي ما يتعلق بعودة اللاجئين، فقد استقبلنا ٢٦٢ ٥٨ شخصاً في عام ٢٠١٨ عادوا طوعاً من تنزانيا والكونغو وكينيا وأوغندا، فضلاً عن عدة آلاف آخرين من الذين عادوا دون مساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

إن حركة العودة الطوعية هائلة، حيث بلغت في المتوسط أكثر من ١ ٠٠٠ عائد أسبوعياً. وعلى سبيل المثال، أعادت مفوضية اللاجئين اليوم فقط ٥٩٥ بوروندياً، بما في ذلك ١٧٧ أسرة، من تنزانيا عبر نقطة موغينا الحدودية في مقاطعة ماكامبا في الجزء الجنوبي من البلد. ولإدارة هذه العملية بصورة سليمة، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يؤكد مجدداً دعوته إلى المفوضية والأصدقاء في المنطقة للتدخل لدى بعض البلدان المضيفة التي تحتجز بعض مواطني بلدي المغتربين رهائن بفرض عقبات مصطنعة أمام عودتهم الطوعية إلى ديارهم، ولضمان الحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين، تمشياً مع الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١.

وفي معرض الحديث عن الطابع المدني لمخيمات اللاجئين، قبلت بوروندي الاعتذارات العلنية لسلطات مفوضية اللاجئين

بعد اكتشاف السلطات التنزانية المفزع لأكثر من ٥٠٠ ١ زي عسكري، وزعتها مفوضية اللاجئين في ظروف غير واضحة في مخيمات اللاجئين في تنزانيا. ويأمل وفد بلدي ألا يتكرر هذا العمل المريب، والذي كان من الممكن أن يزعزع استقرار بلدي.

وغني غضون ذلك، ما زالت عملية المصالحة الوطنية مستمرة بقيادة لجنة الحقيقة والمصالحة. وتتمثل مهمتها في تحري الحقيقة وإثباتها بخصوص الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ارتكبت في بوروندي خلال الفترة من ٢٦ شباط/فبراير ١٨٨٥ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عندما انتهى النزاع المسلح في بوروندي.

إن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، تمشياً مع اتفاق أروشا، أمر بالغ الأهمية في بلدنا، وفي المقام الأول في الانتقال إلى بوروندي متصالحة مع ماضيها، الذي لم يشهد أحداثا مجيدة فحسب، بل أيضاً حروبا بين الأشقاء لا تزال ندوبها ماثلة في أذهان العديد من الأسر والمجتمعات المحلية.

وإلى جانب إعادة كتابة تاريخ بوروندي، الذي كثيراً ما تم تزويره، يجب على اللجنة أن تضطلع بمهمة هامة وحساسة ترمي إلى تضميد الجراح ورد الكرامة للضحايا والإعراب عن الامتنان لأولئك الذين حموا الآخرين خلال مختلف الأزمات التي مرت بها بوروندي، ببطء ولكنهم يعملون يوميا لتمهيد الطريق نحو تحقيق المصالحة الوطنية في بلدنا. وكما أشار رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام باقتدار، تتطلب عملية المصالحة الطموحة هذه، بالإضافة إلى الجهود الوطنية، دعماً من الجميع.

وفيما يتعلّق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تؤكد بوروندي مجدداً استعدادها للتعاون مع البلدان الأخرى والأمم المتحدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بوروندي وفي أماكن أخرى من العالم استناداً، بطبيعة الحال، إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ولن يتسنى تحقيق هذه المهمة النبيلة إلا من خلال التعاون القائم على الاحترام المتبادل والحوار الصريح والصادق فيما بين الدول الأعضاء واستخدام الآليات المقبولة لدى الجميع، مثل الاستعراض الدوري الشامل. والاتجاه الخطير لبعض الدول التي تسعى إلى تحويل مجلس حقوق الإنسان إلى أداة لممارسة الضغوط السياسية وتنظيم الجغرافيا السياسية في بلدان الجنوب ينطوي على خطر تقويض الأهداف التي حددتها الدول الأعضاء حين إنشاء مجلس حقوق الإنسان في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ من خلال قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١.

الانجراف نحو التسييس المفرط لحقوق الإنسان والسياسات الانتقائية والمعايير المزدوجة يتعارض مع مبادئ عالمية حقوق الإنسان. حكومة بوروندي أكثر التزاما من أي وقت مضى. وسيظل الحوار والتعاون على أساس الثقة المتبادلة دائما حجر الزاوية لمبادراتها في عملية تعزيز حقوق الإنسان.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أكرر مرة أخرى ما أصبح الآن شعار بلدي أمام المجلس – مناشدتنا المعتادة والمشروعة لمجلس الأمن لرفع مسألة بوروندي من جدول أعماله. نحن نرى أن الحالة السياسية والأمنية الراهنة في البلد لا تشكل بأي حال من الأحوال تهديدا للسلم والأمن الدوليين يمكن أن يبرر إدراجها بشكل تعسفي على جدول أعمال المجلس.

سلسلة اجتماعات المنظمة بشأن بوروندي على أساس القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، الذي أصبح الآن دربا من الماضي يمكن أن تصبح أيضا عاملا آخر لزعزعة الاستقرار بدلا من تعزيز السلام والهدوء. لأربع سنوات تجاهل عدد قليل من أصحاب المصلحة الخارجيين بعناد دعوات بوروندي المتكررة لرفعها من جدول أعمال المجلس، وبدأ الشعب البوروندي يشعر بأن الأمر أبديا. لقد حان الوقت لأولئك الذين ما زالوا مترددين للوقوف على الجانب الصحيح من التاريخ.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.